الفصل الأول

المعوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

أسمهان شريح

أشار تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية، من الضفة الغربية، إبان التحضير للانتخابات البلدية، ربيع ٢٠٠٥، إلى انسحاب العديد من النساء، تحت ضغوط عائلية، أو اجتماعية، أو حتى سياسية؛ بل حصل، أيضاً، أن قامت بعض العائلات، بسحب ترشيح النساء، دون التشاور معهن، أو إشراكهن في اتخاذ القرار. وذلك رغم صدور تعميم، في عام1998 ، عن وزارة الحكم المحلي الفلسطيني يقضي بتعيين امرأة، على الأقل، في جميع المجالس المحلية. ولكن صيغة التعميم لم تكن ملزمة، ما أعطى مجالاً للمجالس، غير المتحمِّسة، لمحاولة التملص منه. وحتى تلك التي استجابت له، كانت استجابتها على مضض، كما تقول ريما نزال، وكانت النتيجة أن عيِّنت ٦٨ سيدة من أصل ٣٧٣٩ عضواً معيناً، أي بنسبة ١,٨٪، ثم لم تلبث بعض تلك السيدات أن قدمن استقالتهن، بسبب طريقة تعامل المجلس معهن، إما بتغييب أدوارهن، وإعاقتهن، وأحيانا لعدم معرفة العضوات بالمهام المنوطة بهن.

وهذا يعطي مؤشراً لسبب كمون المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل النضال الوطني، التي تم توصيفها بـ«مرحلة ما قبل التحرر وما بعد الاحتلال». وذلك رغم زخم الأنشطة السياسية الفلسطينية، والأحداث التي تتطلب استنفاراً سياسياً على مختلف المستويات، ومن كافة

الفئات، إلا أن الواقع يظهر خلاف ذلك، حيث لا يُلحظ ذلك التجاوب النسوي المتحفِّز، دائماً، للقيام بالأدوار المتوقعة، كما جرت عليه العادة، إبان مراحل النهوض الوطني الفلسطيني، لمواجهة الأخطار. هذا لا ينفي المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وإنما يشير إلى عدم ارتقاء الفعل، إلى المستوى المطلوب.

لماذا هذه الثغرة بين دور المرأة المطلوب سياسيًا، وما تقوم به المرأة الفلسطينية، فعلاً، من مشاركة سياسية؟ وذلك رغم ريادتها في تشكيل أطرها الخاصة بها، من أجل المشاركة في النضال الوطني، منذ إعلان «وعد بلفور»، وما هي الأسباب الذاتية، والموضوعية، المسببة لهذا الكمون، في الفاعلية السياسية للمرأة، رغم خطورة المرحلة؟ هذا ما ستعمل هذه الدراسة للبحث فيه، سعياً وراء تقصي هذه الأسباب، ومحاولة اقتراح مخارج لهذا المأزق.

جردة تاريخية للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

أثَّر الانتداب البريطاني وما فرضه من سياسات، على تغير المجتمع الفلسطيني برمته، بما فيه الوضع النسوي الفلسطيني؛ وكان نتيجة لليأس المتنامي من سياسة الانتداب، أن جاء التحرك النسوي الفلسطيني بعد قرون من التعقيدات والمحرمات، عندما بدأت تظهر أولى بوادر المشاركة السياسية النسوية في مختلف الفعاليات السياسية، كالمظاهرات الاحتجاجية على سياسة الانتداب، إلا أن المجتمع بقي جامد المقاييس والمحاذير، في وقت تعرضت له الحياة النسوية لتغيرات جوهرية.

وقد استمر العمل النسوي في التقدم، والتطور، إلى أن تم في العام 1921، تشكيل أول منظمة نسائية رسمية، ذات أهداف سياسية معلنة، وهي «الإتحاد النسائي الفلسطيني»، حيث امتاز هذا العام، بمنحى جديد للقضية الفلسطينية؛ فشعر الجميع عندها، نساءً، ورجالاً، بالمسؤولية، وبأهمية القيام بأعمال من شأنها

خدمة القضية الوطنية.

ومع ذلك، فقد استمرت أولويات الاتحاد بالتركيز على القضايا الاجتماعية، دون تلك السياسية، واستمر الحال كذلك، حتى العام 1929، أي حتى بدء ما يعرف اليوم بهبّة البُراق العام 1929، التي كانت بمثابة المخاض للثورة. فتغيرت أولويات النساء الفلسطينيات، إذ تمت الدعوة لعقد مؤتمر النساء الفلسطينيات، في القدس، الذي حضره، آنذاك، ما يقارب الـ 200 امرأة فلسطينية، ممثلة لمعظم المدن الفلسطينية المختلفة، وقررت فيه النساء، دعم الرجال، في خدمة قضية الشعب الفلسطيني العادلة، وترك كل الواجبات، والمهمات الأخرى، التي كانت تقوم بها.

وفي ثلاثينيات، وأربعينيات القرن المنصرم، حدثت العديد من الانتكاسات، والنكبات للقضية الفلسطينية، أبرزها سحق القوات البريطانية، لما عرف بثورة 1936، ومن طرد الفلسطينيين في العام 1948، مما انعكس سلباً، على القضية الفلسطينية، برمتها، وعلى النشاط النسوي، بشكل خاص[1].

معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

بشكل عام، لم تشهد الفترة ما قبل العام1948 ، التحاق النساء، بأي من التنظيمات العاملة، ولم تشكل أحد أطرها، إنما ناضلت المرأة، ضمن أطر خاصة بها، تراوحت بين المؤتمرات العامة، والجمعيات النسوية[2].

(١)المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب، كمال الشافعي ونسرين عواد، أيار/ مايو 2009، www. pwrdc. ps. عن ماريا هولت، النساء في فلسطين المعاصرة، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA)، القدس،1996 ، ص ٢٠ – ٢١.

(٢)غازي الخليلي، المرأة الفلسطينية والثورة، الطبعة الثانية، دار الأسوار، عكا، ١٩٨١، ص ٧٧.

ومع ذلك فقد استمر العمل النسوي، وإن بوتيرة أقل، حتى تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العام ١٩٦٥. وترى «روز ماري صايغ»، أن استمرار العمل خلال تلك الفترة، اتخذ أربعة أشكال جديدة، هي: استمرار عدة فروع لاتحاد النساء العربيات بالعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي العديد من أماكن الشتات الفلسطيني، كسوريا، ولبنان، إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء العديد من الجمعيات الخيرية النسائية، لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، والتحاق عدد من النساء الفلسطينيات بأحزاب المعارضة، كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث، والحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين العرب، وأخيراً تقديم الدعم للمنظمات الفلسطينية المقاومة، والتي تقوم بتنفيذ عمليات فدائية، داخل الوطن المحتل.

مثّل العام ١٩٦٥، نقطة تحول بالنسبة للمشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات، خاصة، بعد إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية»، التي شكلت عبر «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، مظلة جامعة للنساء الفلسطينيات، يستطعن من خلالها، العمل على خدمة القضية الفلسطينية[1]. وقد تعرّض هذا الإتحاد، للعديد من الضغوط، سواء من قبل الاحتلال، أو من الأنظمة العربية، بهدف التضييق عليه، ومنعه من ممارسة مهامه؛ كونه يشكل، رسمياً، أحد أذرع منظمة التحرير الفلسطينية، ما فرض العديد من القيود على تحركاته، داخل المجتمع الفلسطيني، في ذلك الوقت.

من جهة أخرى، يذكر غازي الخليلي في كتابه «المرأة والثورة»، بأن الفترة ما بين العامين ١٩٤٨، و١٩٦٧، سادها غياب للشخصية الوطنية الفلسطينية، مما حال دون قيام أحزاب، أو تنظيمات فلسطينية، ما أدى إلى

(١) هولت، مصدر سبق ذكره، ص30 .

توجه الفلسطينيين، إلى الأحزاب السياسية، التي كانت موجودة في أماكن وجودهم . وفي ظل غياب هذه الشخصية، اتجه أغلب الفلسطينيين، بمن فيهم النساء، إلى الانضمام لأحزابٍ أخرى، كانت موجودة في أماكن وجودهم، كما سبقت الإشارة إليه. ولكن هذه الأحزاب لم تعطِ مسألة المرأة أولوية ملحوظة، ولم يقم أي حزب بطرح برنامج محدد، لتحرر المرأة، وإن وُجد مثل هذا البرنامج، فقد بقي مجرد حبرٍ على ورق[1].

يشير غازي الخليلي، إلى أن الأحزاب السياسية، تلك، كانت تبالغ في مراعاة التقاليد، خوفاً منها على قاعدتها الشعبية، التي يمكن أن تهتز، جراء طرح مسألة تحرر المرأة، بشكل واسع، حتى أن الحزب الشيوعي، على سبيل المثال، كان يطلب من عضواته عدم تحدي قيم المجتمع[2].

يضيف الخليلي بأن المرأة، خلال تلك الفترة، لم توجد في خلايا مختلطة، ويضرب مثالاً على ذلك« حركة القوميين العرب»، التي كانت النساء فيها يشكلن خلايا خاصة بهن، لها اجتماعاتها الخاصة، كما أن أعلى مرتبة تنظيمية، حصلت عليها امرأة، في تلك الفترة، كان في عام ١٩٦٥، حين حصلت سيدة من نابلس، على عضوية لجنة منطقة، ولم تتكرر تلك الحالة في منطقة أخرى[3].

كما يرى الخليلي، أنه عند تأسيس حركة «فتح»، اقتصر دور المرأة على الأعمال المساعدة، والمساندة، كإيصال الرسائل، وجمع التبرعات، وذلك بتكليف من أقاربهن، النشطاء في الحركة، ففي الأردن مثلاً، لم تحصل المرأة على عضوية الحركة الكاملة، إلا بعد اجتماع لجنة الإقليم، في أواخر عام ١٩٦٩.

(١)الخليلي، مصدر سبق ذكره، ص102 .

(٢)المصدر نفسه، ص102 - 103 .

(٣)المصدر نفسه، ص 103.

كما أن المرأة، في حركة فتح، كانت تحارب على أكثر من جبهة، فهي من جهة، تحارب لإثبات قدرتها، ومكانتها، ومن جهة أخرى، تناضل لتحسين وضعها، إلى جانب الأعباء الأخرى[1]. هذا التغييب لدور المرأة، في حركة فتح، بدا جلياً، عند التوقيع على اتفاق أوسلو ١٩٩٣، الذي عارضه اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي التنظيم النسائي لفتح. فكانت النتيجة، محاولة إضعاف قيادة ذلك التنظيم، عبر توسيع العضوية. وإذ بدا الأمر في بدايته محاولة لزيادة تمثيل المرأة، في هيئات اتخاذ القرار، استجابة لمطالب النساء، ولكن الهدف كان، في الواقع، السيطرة على هذا الإطار، عبر تشكيل لجنة جديدة؛ حيث قامت هذه اللجنة بانتخاب قيادة جديدة، من ثلاثة عشر عضواً، لا تضم «ربيحة ذياب» رئيسة الاتحاد، ومُنحت هذه اللجنة الجديدة دور إعادة تنظيم مشاركة النساء في «فتح»، ما أدى، عملياً، إلى خلق كيان تنظيمي جديد في «فتح» اسمه «تنظيم المرأة» للتخلص من الجناح السابق المعارض، وانتهت تلك المحاولة مع اندلاع «انتفاضة الأقصى والاستقلال» ، ولكن بعد أن ضعفت، وغابت، رؤية الدور المستقبلي، عن المنظمة النسائية في «فتح»[2].

أما المرأة في الجبهة الشعبية، فلم تعان من أزمة الوجود التي عانت منها نظيرتها في فتح، فهي عضو كامل العضوية منذ تأسيس الجبهة، فالجناح النسائي، التابع لحركة القوميين العرب، اعتبر تنظيماً نسوياً تابعاً للجبهة. وقد تبوأت المرأة في الجبهة، جميع المناصب، عدا عضوية المكتب السياسي[3].

---

(١)المصدر نفسه، ص117 - 118 .

(٢)إصلاح جاد، مشاركة المرأة السياسية الرسمية وغير الرسمية في النضال الفلسطيني، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ص ٧٢.

(٣)الخليلي، مصدر سبق ذكره، ص124 .

على الصعيد العام، فقد اشتركت المرأة، في اجتماعات المجلس الوطني الأول، في ٨/ ٥/ ١٩٦٤، الذي عُقد في القدس، وقد كان عددهن، في ذلك الاجتماع، إحدى وعشرون امرأة، من أصل أربعمائة واثنين وعشرين، شاركن في ذلك الاجتماع، حيث حضرت النساء ذلك الاجتماع، كممثلات، عن الهيئات النسائية، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، و أقطار اللجوء [١].

ثم كانت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وهزيمة العرب فيها، واحتلال باقي الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن الجولان، وسيناء، بمثابة مرحلة مفصلية أخرى، ألقت بظلالها على المجتمع الفلسطيني، وترتب على ذلك، تحولٌ في طبيعة العمل النسوي، الذي شهده مطلع السبعينيات.

في السبعينيات من القرن الماضي، أنشئ «اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني»، الذي شكَّل أول لجنة جماهيرية نسوية، تم تشكيلها،تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ والذي جاء نتيجة للإدراك النسوي الفلسطيني، في تلك المرحلة، إلى حاجتها، لتشكيل تنظيم نسوي سياسي، أكثر حضوراً، يهدف إلى إشراك النساء الفلسطينيات، بغض النظر عن أماكن وجودهن، سواءً في القرية، أو المخيم، أو المدينة، وبغض النظر عن مستوياتهن التعليمية[٢].

بعد النجاحات التي حققها الإتحاد على المستوى التنظيمي التعبوي، حرصت أغلب التنظيمات الفلسطينية على أن يكون لها جسم نسائي مستقل يقوم بعملية تعبئة، وتنظيم، النساء، وتنفيذ العديد من المهام الاجتماعية، التي تخدم مصالح التنظيم. ونتيجة لذلك وحتى عام ١٩٨٣، فقد ظهرت إلى حيِّز الوجود، أربعة

(١)حنين جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين: ١٩٩٦ – ٢٠٠٦، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس،2007 ، ص55 .

(٢)هولت، مصدر سبق ذكره، ص35 .

أطر نسائية مختلفة، تتبع تنظيمات سياسية مختلفة، وهذه الأطر هي:

-إتحاد لجان العمل النسائي ، الذي تبع الجبهة الديمقراطية.

-إتحاد لجان المرأة العاملة الذي تبع الحزب الشيوعي الفلسطيني.

-إتحاد لجان المرأة الفلسطينية الذي تبع الجبهة الشعبية.

-لجنة المرأة للعمل الاجتماعي الذي تبع حركة فتح.

تشير السيدة زهيرة كمال إلى أنه رغم هذا الانقسام الذي حصل للأطر النسوية، فإنه ظل هناك جسم تنسيقي بين تلك الأطر، في محاولة لتوحيد التوجهات النضالية الوطنية والنسوية[1].

ولقد شهدت هذه المرحلة، من العمل النسوي، تغييراً جذرياً، في المجالات التي طرقتها المرأة الفلسطينية، سابقاً، إلى مجالات لم تطرقها من قبل، من أهمها: التنظيم السياسي، والعمل النقابي، مما أدى إلى تعرُّض العديد من النساء الفلسطينيات - كما حال معظم المجتمع الفلسطيني - إلى القتل، والاعتقال، والتعذيب، والنفي، ولا بد من الإشارة إلى أن أولى بوادر الانخراط النسوي، في العمل العسكري جاء تحديداً، في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٦.

كما كانت مشاركة النساء الفلسطينيات، في الحياة الحزبية الفلسطينية كثيفة، في السبعينيات، وخاصة في الأطر الطلابية، والأطر التطوعية، وقد بدأت في الأحزاب اليسارية، ثم انتقلت إلى التنظيمات، والأحزاب الرئيسية، في «منظمة التحرير الفلسطينية»[2]، وتبلور دور المرأة الفلسطينية صعوداً، إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث تنوَّع دورها النضالي، وامتد ليشمل معظم طبقات النساء الفلسطينيات.

---

(١)كمال الشافعي ونسرين عواد، مصدر سبق ذكره، عن مقابلة أجريت مع السيدة زهيرة كمال يوم الثلاثاء الموافق لـ 23 / 12 / 2008 الساعة الرابعة من بعد الظهر في مكتبها في البيرة.

(٢)المصدر نفسه .

زاد انخراط النساء في الأطر، والأحزاب السياسية، إبان الانتفاضة الأولى، حيث بلغ عددهن حوالي الألف إمرأة، ولكن مع مرور العام الأول للانتفاضة، ونظراً لبطش المحتل، تراجع هذا الدور، وعاد العمل النسوي نخبوياً عاجزاً عن التعامل مع هموم النساء وتطلعاتها المستقبلية[1]، ومع ذلك، ترى إصلاح جاد بأن للنساء دور مهم في إدامة هذه الانتفاضة، من خلال الشبكات الداخلية التي بنيت على الأعمال الاجتماعية من زيارات لعائلات الشهداء والأسرى[2].

وزاد من حدة هذا التراجع ظهور الحركات الإسلامية، كحركة حماس. فقد رفضت تلك الأحزاب مشاركة المرأة، ونادت بعودتها إلى بيتها، معتبرة إياها أداة إنجاب، وتنشئة للرجال المقاومين[3].

في التسعينيات، تراجع المد الوطني والمشاركة الشعبية، خاصة بعد اتفاقية أوسلو (1993)، وما عبرت عنه ، فيما بعد كفترة تاريخية مفصلية، في القضية الفلسطينية، والمجتمع الفلسطيني ، على حد سواء، وألقت بظلالها وتأثيراتها المتناقضة، سريعاً، على مختلف مكوِّنات المجتمع الفلسطيني، ومن بينها شكل الوجود النسوي الفلسطيني، داخل مؤسسات المجتمع الأهلية، والحكومية، وما طرأ من تغيرات جدية على أولويات العمل النضالي للمرأة الفلسطينية، وخاصة الحزبي منه، لذا فإن من متطلبات بناء رؤية جديدة لهذا الموضوع تكون بمثابة محاولة استجلاء لأهم المستجدات التي أثَّرت بعمق على مختلف عناصر المجتمع الفلسطيني، خاصة بعد امتصاص مؤسسات المجتمع المدني للعديد من الكوادر النسائية السياسية ، وانسحاب البعض الآخر، وكيف تمت ترجمة هذه

(١)حنين جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين:. 1996 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس،2007 .

(٢)جاد، مصدر سبق ذكره، ص38 .

(٣)جاد الله، مصدر سبق ذكره، ص60 - 61 .

المتغيرات على شكل ومضمون الحضور الحزبي للمرأة الفلسطينية، حيث جاءت نتائج أوسلو الأولية على الحركة النسوية بتقسيمها إلى قسمين: قسم يرى في «أوسلو» مكسباً سياسياً، وآخر لا يرى فيه ذلك، وبالتالي فإن القسم الداعم للمفاوضات شكّل لجنة فنية لشؤون المرأة (طاقم شؤون المرأة) للمطالبة بتمكين أكثر في مؤسسات السلطة، بالإضافة إلى تبني تشريعات تساوي بين الجنسين...الخ[1].

«ولكن التحول الأهم بالنسبة للنخب النسائية كان إنشاء السلطة الفلسطينية ، واختلاف مهامها عن حركة التحرر التي مثلتها منظمة التحرير، ومن هنا أتت إلتباسية العلاقة بين الأحزاب السياسية والأطر النسوية المنضوية في إطارها، وبالتالي شعور تلك الأطر بالحاجة إلى استقلالية أكبر من الحيِّز المتاح لها من قبل التنظيمات التي كانت تنضوي تحت لواء منظمة التحرير، وهذا التباين بالإضافة إلى الاعتباطية، قد أضعف التأثير السياسي لهذه الأطر وقدرتها على التأثير في السياسة العامة»[2].

بعد هذه الجردة لتاريخ مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي، يبدو من المفيد توضيح مفهوم المشاركة السياسية، كمصطلح حديث، نسبياً، وإلقاء الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

مفهوم المشاركة السياسية

يتفق المشتغلون في الحقل السياسي، الذين حاولوا صوغ صك تعريف جامع

(١)كمال الشافعي ونسرين عواد، مصدر سبق ذكره.

(٢)جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الديمقراطية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الفلسطينية. مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مركز الأردن الجديد للدراسات،2002 ، ص82 .

شامل لمعنى المشاركة السياسية، رغم أن معيارية التعبير تحول دون الإطلاق، على أن المشاركة السياسية هي كل عمل عام واع يهدف إلى إحداث تغيير في المناخ السياسي القائم، بهدف تطويره تحسيناً، نحو التقدم في حشد الطاقات لمواجهة تحديات داخلية أو خارجية، ولبناء فردي ومؤسسي بهدف التقدم في الأداء السياسي على المستويات الرسمية وغير الرسمية، الفردية والجماعية، الخاصة والعامة.

يشترط هذا التعريف الوعي بأن نشاطات الإنسان غير الواعية تندرج في كثير من الأحيان، ضمن النشاط السياسي. بل إنه من المحتمل أن كل نشاط إنساني، بغض النظر عن نطاقه وأبعاده، يأخذ الصبغة السياسية بسبب انعكاسه في النهاية على الحياة العامة. حتى أن امتناع الشخص عن مشاركة الناس، مثلاً في مناسباتهم، له انعكاس سياسي، لأنه يضعف الروابط الاجتماعية، مما ينعكس سلباً على صلابة الموقف السياسي.

تقتضي الحركة والفعالية الدائمة للإنسان ألا يتوقف، ولكل حركة مساهمة في مجمل النشاط العام، لكن المشاركة السياسية الواعية تفترض أن الإنسان يقوم بها بوعي وعن سابق معرفة ولغاية محددة، وهي التطوير باتجاه الأفضل. ويشترط التعريف العمل العام وليس العمل الخاص، على الرغم من تأثير العمل الخاص على العام. أي أن قيم العمل الجماعي والتعاون المتبادل واردة في التعريف. ومن الواضح أيضًا أن المشاركة تهدف إلى حل المشاكل وإلى التقدم في آن.

كما يفترض التعريف أن التغيير في المناخ السياسي لا ينعكس على السياسي فحسب، وإنما، أيضًا، على كل الأنسجة الاجتماعية والثقافية، والفكرية، والاقتصادية للمجتمع. أي أن المشاركة، حتى لو كانت ضمن الإطار السياسي، إلاّ أنها تنعكس حتماً على البنى الأخرى في الدولة أو المجتمع.

ولهذا فإنه لدى الحديث عن أية مشاركة عامة من أي نوع، لا يمكن

إغفال التأثير الضمني والصريح على مختلف القطاعات[1].

من المفارقات المثيرة للتأمل، والتي تحتاج الوقوف عندها وبحثها ملياً، أن معظم الكتابات التي عالجت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، اقتصرت على المرأة الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أي تلك المناطق من فلسطين المفترض أنها خاضعة لـ «سلطة فلسطينية»، ما يعني أن أقطار اللجوء سقط من حساب هذه السلطة، كما يؤشر على تقصير مريع من قبل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية في أقطار اللجوء، وخصوصاً أطرها النسائية.

حيث لا يجد الباحث مراجع تتحدث عن واقع المرأة الفلسطينية في أقطاراللجوء، ولو بأبسط أشكالها كنشرة إلكترونية أو ورقية. كما أن هذه الكتابات صدرت عن كتّاب ذكور، وكانت سطحية لم تدخل إلى عمق الموضوع المثار بالشكل المطلوب.

إن واقع المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي (الجندر)، ليست علاقات جامدة على الإطلاق، فهي تتأثر بمجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويعاد تشكيلها وتعريفها بناء على ظروف المجتمع في مرحلة تاريخية ما. وقد تؤدي الحروب، والثورات والكوارث الطبيعية إلى تغيرات جوهرية حول المفاهيم السائدة؛ «ما يصلح لأن تمارسه النساء وما يصلح لأن يمارسه الرجال» من أعمال ومهمات داخل البيت وخارجه، لتساهم في تغيير الأنماط التقليدية من العلاقات، ولتشارك في تفعيل وصول النساء لمراكز صنع القرار والمساهمة في التنمية، إلا إن الواقع الفلسطيني أكثر تعقيداً، نظراً لتداخل جملة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية التي

(١) الدكتور عبد الستار قاسم، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، blogs. najah. edu.

تحد من أدوار المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية»، بدءاً من المجتمع الأبوي التقليدي، وانتهاءً بأزمة الديمقراطية وغيابها وتراجع ممارساتها في الحياة السياسية والاجتماعية[1].

وبذلك، فإن جملة من المعّوقات قد تضافرت لتحد من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، في هذه المرحلة الخطيرة من مراحل النضال الوطني؛ وهو أمر غير مألوف في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية. وهذه المعوقات تتعلق بكافة مناحي الحياة، من سياسية واجتماعية وأيديولوجية واقتصادية وقانونية وثقافية. ونظراً لضيق الحيَّز المتاح لهذا البحث، وعدم توفر المراجع، سيتم تناول هذه المعوقات بإيجاز.

منذ ظهور أولى بادرات المقاومة الفلسطينية ضد الاستعمار البريطاني، والغزو الصهيوني ، مطلع عشرينيات القرن الماضي، انطلقت مشاركة المرأة الفلسطينية في الحيز الجماهيري العام، من خلال مشاركتها في النضال الوطني، حيث غدت قضيتها الاجتماعية حلقة عضوية من حلقات حركة التحرر الوطني عموماً. ومنذ البدايات، واجهت المرأة الفلسطينية المناضلة مسألة تقديم القضية الوطنية على سواها من القضايا الاجتماعية، بما فيها تحرير المرأة من القمع الذكوري في مجتمعها. وفي حين ذهبت بعض التفسيرات إلى وضع اللوم على البنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، آنذاك[2]، إلا أن هذا لا

(١)صلاح عبد العاطي، المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية والاجتماعية، مركز مساواة المرأة على الشبكة الدولية، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٥.

(٢)د. ابراهيم مكاوي، جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية، نشرة كنعان الإلكترونية، العدد 109، نيسان2002 ،عن:

Kuttab, Eileen (1993) . Palestinian women in the Intifada: Fighting on twO fronts. Arab Studies Quarterly, 15(2) , 69- 85.

يفسر عدم قدرة قيادة الثورة الفلسطينية على فهم أبعاد التشابك بين عناصر القمع المختلفة. فمثلاً، بينما اهتمت نشاطات المرأة العربية في بعض أقطار العالم العربي مثل تونس ومصر بقضاياها الاجتماعية، كحق الاقتراع، ومنع تعدد الزوجات...إلخ، فإن المرأة الفلسطينية، آنذاك ، تظاهرت ضد وعد بلفور، والهجرة اليهودية لفلسطين[1].

يرى د. ابراهيم مكاوي أنه «كان من الطبيعي أن تنحدر قيادة تنظيمات النساء الفلسطينيات في تلك الفترة من الطبقة البرجوازية التي شكل ذكورها القيادة التقليدية للشعب الفلسطيني في زمن الانتداب. وهكذا، فإن معظم النشاطات الاجتماعية لهذه التنظيمات النسائية أخذت، في بداياتها، طابع الأعمال الخيرية ، والمساعدات الإنسانية، ما عكس طبيعة البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني آنذاك»[2]، حيث هيمن عليها مفهوم «الغني يساعد الفقير» ، دون إزعاج النظام الطبقي القائم أو البنية الأبوية التقليدية. مع هذا، فإن العائلة الفلسطينية، كوحدة اقتصادية تعتاش من زراعة الأرض، وبرغم التسلط الأبوي البطريركي فيها، فإنها وفرت للمرأة الفلسطينية إمكانية المساهمة في الإنتاج الاقتصادي، مما ساهم، نوعاً ما، في الحفاظ على مكانتها الاجتماعية، وبالتالي، مساهمتها في المشاركة السياسية.

أما العنصر الأهم في دفع المرأة الفلسطينية باتجاه المشاركة السياسية، فكان التحدي الذي مثّله الاحتلال الصهيوني، باعتباره صراعاً على الوجود فوق الأرض الفلسطينية، بين الفلسطينيين ،كأصحاب فلسطين الشرعيين،

(١)المصدر نفسه، عن:

Hiltermann Behind the Intifada: Labor and women' s movements in theoccupied territories. New Jersey: Princeton University Press.

(٢)المصدر نفسه.

والمستعمرين الجدد من يهود أوروبا، الذي اقتضى تنفيذ مشروعهم اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم مقابل تجميع الجماعات اليهودية المنتشرة في العالم وإحلالها مكان الشعب الفلسطيني؛ ما أطلق إمكانية مشاركة المرأة الفلسطينية في كافة أشكال النضال، بما فيها النضال العسكري، حيث تحدثت مصادر التاريخ الشفوي عن مشاركة النساء في ثورة عز الدين القسام[1].

كان من الضروري إيراد هذه النبذة، لتفنيد مقولة القيود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...إلخ، التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة الفلسطينية في هذه المرحلة، فهذه القيود كانت موجودة منذ خطت المرأة الفلسطينية خطواتها الأولى باتجاه حقل المشاركة السياسية. ومع ذلك يمكن تحديد المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة الفلسطينية رغم تشابكها، بالتالي:

١ - **المعوقات السياسية:** ظهرت بوادر هذه المعوقات مع إعلان م. ت. ف. موافقتها على مشاريع تسوية القضية الفلسطينية، التي كانت طروحاتها لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية التي انطلقت الثورة على أساسها، والتي تضمنها برنامج منظمة التحرير المعروف بـ «الميثاق القومي» إبان ترؤس الراحل أحمد الشقيري للمنظمة، والذي أصبح «الميثاق الوطني»، بعد ترؤس الراحل ياسر عرفات للمنظمة، منذ عام ١٩٦٩. ومع خروج المقاومة الفلسطينية، من بيروت، بعد اجتياح ١٩٨٢، للبنان، وتدمير البنية التحتية للمنظمة، حدث انكفاء آخر باتجاه المشاركة السياسية، والتي بلغت ذروتها مع الإعلان عن «اتفاق أوسلو»، الذي اتضح أنه لا يلبي الطموحات الوطنية الفلسطينية، ولو في حده الأدنى. خاصة وأن هذا الاتفاق استبعد غالبية الشعب

(١)د. فيحاء عبد الهادي، أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينيات المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية، مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، البيرة / الضفة الغربية / فلسطين، 2006.

الفلسطيني من الحل، وهم فئة اللاجئين.

بعد قيام السلطة الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام١٩٦٧، واجهت الحركات النسائية مهمتين رئيسيتين في آن؛ الاستمرار في الكفاح الوطني، والمساهمة في بناء الدولة، في حين تسعى في الوقت ذاته للضغط من أجل حقوق المرأة. وكما هو الحال في الحركات النسائية على الصعيد العالمي، جوبهت الحركات النسائية الفلسطينية ببرنامج عمل «قديم» مداره التعبئة والتحرير، بالإضافة إلى برامج عمل جديدة معنية بتمكين النساء وتحقيق المساواة لهن . وفي الأحوال الطبيعية يصعب الجمع بين هذين البرنامجين، ولكن الصعوبة تزداد في وضع استثنائي، يشكل فيه الاحتلال الإسرائيلي تهديداً للدولة والمجتمع، يستهدف وجودهما المادي بالأساس[1].

٢- **المعوقات الاجتماعية:** مع انحسار المد السياسي الفلسطيني بوجهه العلماني التقدمي، أخذت رواسب التخلف الاجتماعي بالبروز مجدداً، فكان من الطبيعي أن تكون المرأة أولى ضحاياه. هذا إلى جانب استغلال الذكور لمفاهيم التحرر والمساواة، إبان الزخم الثوري الفلسطيني، في ممارسة سلوكيات غير مقبولة اجتماعياً.

في عهد «أوسلو» وما استتبعه من قيام السلطة الفلسطينية، أدى الوضع الإشكالي للسلطة بوجود الاحتلال الإسرائيلي إلى تحول المنظمات النسائية الفلسطينية، من منظمات ذات قواعد جماهيرية إلى منظمات غير حكومية، مما قاد بالنتيجة ، إلى الانتقاص من مقدرتها وأضعف إمكانية التجنيد لدى المنظمات

(١)إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله - فلسطين،2008 ، ص11 - 12 .

النسائية العلمانية، وأفرغ نشاطها من طابعه السياسي. ففي آذار/ مارس من عام ٢٠٠٢، تبدت الخطورة القصوى لهذا الوضع بشكل صادم، وذلك «عندما تحرت القائدات النسائيات إمكانية الاحتشاد في الشوارع لإيقاف الدبابات الإسرائيلية المتقدمة لاحتلال مدننا. كان الجواب بسيطاً، ولكنه دال جداً: لقد تبين أننا لسنا منظمات لمواجهة اجتياح كهذا»[1].

٣- **المعوقات الأيديولوجية**: وقد برزت مع نهوض الإسلام السياسي الفلسطيني، حيث بدأ الفصل بين الجنسين، كما يظهر في المناسبات الجماهيرية والوطنية، من مسيرات ومهرجانات. . . وغيرها، وهو بدعة جديدة على المجتمع الفلسطيني، كما ظهرت تيارات متشددة ، فرضت قيوداً صارمة على حركة المرأة، بدءاً من اللباس المتشدد القاضي بتغطية كامل الجسد، بما فيه الوجه، وصولاً إلى منعها من الظهور دون «محرِم». وقد امتد تأثير المد الإسلامي إلى مناهج التعليم التي أقرتها السلطة الفلسطينية، وخصوصاً كتب التربية الإسلامية التي تؤثر على الثقافة الموجهة للسلوك الفردي والاجتماعي، والتي أقرت باستهدافها لهذا التأثير في مقدمات المؤلفين لهذه الكتب، التي ركزت على أهداف : التشكيل العقائدي، التشكيل الثقافي/ الفكري، التشكيل السلوكي، وتكوين الفرد الصالح للحياة في المجتمع والدنيا، والقادر على بناء الوطن والمجتمع وفق أصول الدين الحنيف والقواعد الشرعية[2]. ورغم تضمن هذه المناهج دروساً تتلاقى مع المنظور الليبرالي عامة، ومع المنظور الليبرالي لحقوق المرأة خاصة، فإنها تترافق مع مواقف غامضة من موضوع الديمقراطية، وعلاقتها بالشورى، ومواثيق حقوق الإنسان الدولية وعلاقتها «بالإعلان

(١) المصدر نفسه، ص12 - 13 .

(٢) وليد سالم، وإيمان الرطروط، الإسلامية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله -فلسطين، 2008 ، ص139 - 141 .

العالمي لحقوق الإنسان»، الذي أوردته الكتب المدرسية. كما تترافق هذه الدروس مع مواقف إشكالية بشأن حقوق المرأة وحرياتها، ومواقف أخرى تم تجنبها رغم أهميتها[1].

جاءت الدروس لتجعل المرأة للبيت، وإذا ما خرجت منه، فإنها تخرج لشأن متعلق بالبيت كشراء القطايف، فيما يخرج الولد للعمل التطوعي...كما صُوِّر الأب على أنه يعمل ليل نهار للإنفاق على الأسرة، فيما صُورت الأم على أنها المناط بها دور التربية والرعاية في المنزل، وعندما تخرج من البيت، فإنها لا تخرج إلا بإذن زوجها[2].

٤- **المعوقات القانونية**: إن جملة القوانين الفلسطينية التي أُقرت في المجلس التشريعي، في السلطة الفلسطينية، وهي القوانين الموحَّدة التي تنطبق على الشعب الفلسطيني، أخذت بعين الاعتبار مبدأ مساواة المرأة بالرجل، سواء بالنص الصريح أو بالنص الضمني، كمبدأ عام، إلا أن الدارس لهذه القوانين يلحظ وجود ثغرات تكرِّس التمييز القانوني ضد المرأة؛ منها ما هو عام ومنها ما هو أكثر تخصيصاً وأكثر تماساً بالمرأة، ومن هذه الثغرات: تذكير اللغة في جميع نصوص القوانين دون استثناء؛ عدم تنوع مصادر التشريع، حيث ورد في المادة 4 من« القانون الأساسي » باعتبار أن (مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع). فجميع الثغرات القانونية في هذه القوانين ، والتي تميِّز المركز القانوني للرجل كأولوية على المركز القانوني للمرأة، ينطلق أساساً من إهدار مبدأ المساواة بين المرأة والرجل لصالح النظرة التفسيرية بالاجتهاد لأحكام الشريعة الإسلامية لجهة مسؤولية الرجل باعتباره الأساس في الإنفاق

(١)المصدر نفسه، ص141 .

(٢)المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والإعالة والقوامة والقوة، واعتبار المرأة الأضعف والتي تحتاج إلى وصاية، وأنها ليست مكلفة بالإنفاق....إلخ، ما جرت عليه النظرة للمرأة بحكم العرف والتقاليد، والتي تنتمي في جوهرها إلى عدم رؤية التطور الحقيقي والواقعي لدور المرأة في المجتمع الفلسطيني الذي يستند إلى تقدُّمها في مجالات التعليم والعمل والنضال الاجتماعي والسياسي وقدرتها على القيام بالأعباء والمسؤوليات العائلية في الواقع، الأمر الذي يقتضي معه المساهمة الجدية في تطوير النص القانوني ليفسح المجال أمام تعديل المركز القانوني للمرأة ، ليتفق مع المبدأ الدستوري وهو المساواة، ولإلغاء التناقض الواقع في نصوص القوانين بوجه عام(١). وقد ظهرت نتيجة هذه الإشكالية لدى الإعلان عن وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، من خلال ردود الفعل عليها، منها على سبيل المثال، تشديد مفتي محافظة جنين الشيخ محمد صلاح، خلال ندوة دينية نظمتها جمعية «زبوبا» يوم ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٩، في مقرها ، وبحضور حشد من نساء القرية، على أن «وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية هي وثيقة في ظاهرها حقوق وفي داخلها تمرد على القيم والمبادئ والأخلاق والدين الإسلامي الحنيف، منتقداً ما ورد فيها من منح المرأة حق الزواج وتأسيس أسرة من دون قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وكذلك مساواة المرأة في الشهادة للرجل، بخلاف النص القرآني والهدي النبوي». وناشد المفتي الرئيس محمود عباس وقف هذه الوثيقة وأمثالها لمخالفتها النصوص الشرعية(٢). تبقى الإشارة إلى أن منظومة الأحوال الشخصية للمسلمين، المطبَّقة في قطاع غزة، تتكون من قانون الأحوال

(١)زهوة الياسر، المرأة الفلسطينية في القوانين والتشريعات، www. palvoice. com.

(٢)علي سمودي، مفتي جنين ينتقد وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، « القدس» على الشبكة الدولية، . 2009 / 3 / 29

الشخصية الصادر في زمن الحكم العثماني لفلسطين، سنة 1336 هجري، وقانون حقوق العائلة، الصادر بالأمر رقم (٣٠٣)، لسنة ١٩٥٤، ويتبع ذلك قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (١٢)، لسنة ١٩٦٥، الصادر عن الحاكم العام لقطاع غزة، والمواد المكمِّلة له، من مجلة الأحكام العدلية، وتحكم هذه المنظومة الأحوال الشخصية للمسلمين، من زواج ، وطلاق ،وحقوق والتزامات زوجية، كما تنظِّم أمور نسب الأبناء وحقوقهم على الآباء والميراث والوصاية وغير ذلك من الأحوال الشخصية للمسلمين، وهي المستندة بالأساس ،على مذهب الإمام أبو حنيفة النعمان"[1].

٥- **المعوقات الاجتماعية**: لا يخفى على المتابع للحالة الفلسطينية أن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، قد تضافرت لتعيق عجلة التطور الاجتماعي، ولعل واقع المرأة أبرز مثال على ذلك. فالنظرة الموروثة المستقرة حتى اليوم في الذاكرة الجمعية للمجتمع الفلسطيني تمتد لتستقر في العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف التراثية والموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف عبر الأزمة الراهنة، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً وأخيراً بالتصدي للأزمة المجتمعية بكل أبعادها، ذلك لأن أي حديث عن خصوصية المرأة، أو قضاياها بمعزل عن هذه الأزمة العامة، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم الظاهري أو الشكلي لبنيان مهترئ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة، ولا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية، كما هو العمل الخيري أو الإغاثي يظل عملاً هامشياً، غير

(١)المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة المرأة، سلسلة دراسات (٣٥)، **الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية**، pchr@ pchrgaza. org.

أساسي، لن يقضي على الفقر والحاجة كما أنه لن يسهم في تعزيز الصمود والمقاومة بقدر ما يسهم في خلق قيم سالبة. لأن التحرر الحقيقي للمرأة، يتحقق بالتحرر من الاضطهاد الاجتماعي بمساواتها بالرجل في الحقوق، وفي اتخاذ القرار في كل الميادين وعلى كل المستويات، والمشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق، بين قضايا المرأة الفلسطينية، وقضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني، والنهوض، والتقدم الاجتماعي، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية.

مما تقدم، يتبين أن ثمة هوَّة واسعة بين واقع المشاركة السياسية للمرأة، وبين ما هو مطلوب فعلاً في ظل التحديات الوجودية لفلسطين أرضاً وشعباً والأخطار المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي، بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967 ، وسياسة «الأبرتهايد» في المناطق الفلسطينية المغتصبة عام1948 ، وخطر الذوبان لفلسطيني الشتات، في خضم الحديث عن مشاريع التوطين، وإلغاء حق العودة . وهذا الواقع يلقي بالمسؤولية بالدرجة الأولى على الأزمة التي طالت كافة مناحي الحياة الفلسطينية، وأرخت بظلالها القاتمة على المشاركة السياسية عموماً و في القطاع النسوي بصورة خاصة.

لقد كان لإنشاء السلطة الفلسطينية وبسط نفوذها على جزء من فلسطين تداعياته السلبية في الغالب على مجمل الحالة الفلسطينية، حيث شهدت المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً ، نتيجة تغيير الأولويات والأدوار المنوطة بالمرأة، ما أفقد الأطر النسوية قاعدتها الجماهيرية[1].

كما لا يمكن إغفال ما ألحقه بروز الإسلام السياسي في الخارطة السياسية الفلسطينية، من تراجع في دور المرأة، حيث انحصرت المشاركة النسائية في إطار

(١)غازي الصوراني، دور المرأة الفلسطينية، تاريخه الحديث والمعاصر، www. pncecs. org.

الأعمال الإغاثية والخيرية.

وتبلغ المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ذروة مأساويتها، في أقطار اللجوء، وتتجلى في مآل الأطر النسائية المنضوية تحت لواء م. ت. ف، إذ تصل فعاليتها إلى درجة العطالة، والشلل التام، حيث تحولت مقرات الأطر النسوية إلى مشاغل تنتج بعض الأشغال اليدوية المتعلقة بالتراث، وإقامة العلاقات العامة مع الأطر النسوية الأخرى من أجل التحشيد لبعض المناسبات، وفي مقدمتها الاحتفال بذكرى انطلاقة الفصيل ، صاحب الإطار السنوي المعنيِ.

ورغم بروز فرصة مواتية إبان الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى والاستقلال)، حيث بلغ الزخم الجماهيري حداً مرتفعاً في تفاعله مع الانتفاضة، من خلال تنوع الفعاليات التي برزت دعماً للانتفاضة وكثرتها، إلا أن هذه الأطر دللت عن وضع مزرٍ تعانيه، فبدلاً من التقاط حالة الزخم الجماهيري وتفعيلها، فقد فاقمت في حالة انفضاض النساء من حولها، وبالتالي حالت دون تفعيل مشاركة المرأة في الحقل السياسي.

أخيراً، لا بد من ملاحظة سيادة الخطاب شبه المؤسساتي القبلي الذي يسود جو الأحزاب السياسية أجندته في تشكيل علاقته مع المرأة الفلسطينية ، والدور السياسي الممنوح لها.